على خلق من الانبياء وهو واحد من الآل فيكون السؤال عند الامامية
باقيا بحاله واجيب ايضا بانّ تشبيه لاصل الصلوة بالصلوة لا للكمية
بالكمية كما في قوله كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم فالمراد
في اصله لا في قدره وكيفيته ويشكل بانّ الكاف للتشبيه وهو صفة مصدر
محذوف اى صلوة مماثلة للصلوة على ابراهيم وظاهر انّ هذا يقتضي المساواة
اذ المثلان هما المتساويان في الوجوه الممكنة واجيب ايضا بانّ الصلوة
بهذا اللفظ جارية في كل صلوة على لسان كل مصلّ الى انقضاء التكليف
فيكون للعامل لمحمد بالنسبة الى مجموع الصلوات اضعافا مضاعفة ويشكل
بانّ التشبيه واقع في كل صلوة تذكر في حال كونها واحدة فالاشكال
قائم وقد يجاب بانّ مطلوب كل مصلّ المساواة لابراهيم ع في الصلوة
فكلّ منهم طالب صلوة متساوية للصلوة على ابراهيم واذا اجتمعت هذه
المطلوبات كانت زائدة على الصلوة على ابراهيم فلت كل هذا بناء على انّ
صلوتنا عليه ص صلوة تفيد زيادة في رفع الدرجة ومزيدا الثواب
وقد انكر جماعة من المتكلمين وخصوصا الاصحاب وجعلوا هذا من قبيل
الدعاء بما هو واقع امتثالا لامر الله تعالى فالنبي ص قد اعطاه الله تعالى

هذا م

كما افضل

من الفضل والجزاء والتفضيل ما لا يؤثر فيه صلوة مصلّ وجدت او
عدمت وفايدة هذا الاستدلال انما تعود على المكلف فيستفيد به ثوابا
كما جاء من صلى على واحد صلى الله عليه بها عشرا فح يظهر ضعف الجواب
الاول من طلب المنافع في المستقبل فانّ هذا كله في قوة الاخبار عن عطاء
الله تعالى وح يكون جواب التشبيه للاصل بالاصل سديدا ويلزمه
المساواة في الصلوتين ولكن تلك امور موهبية فجاز تساويها فيها
وان تفاوتا في الامور الكسبية المقتضية للزيادة فان الجزاء على الاعمال
هو الذي يتفاضل فيه العمّال لا المواهب التي يجوز نسبتها الى كلّ واحد
تفضلا خصوصا على قواعد العدلية وهب انّ الجزاء كله تفضل كما تقوله
الاشعرية الا انّ الصلوة هنا موهبية محضة ليست باعتبار الجزاء
فالذي يسمّى جزاء عند العمل وان لم يكن مسببا عن العمل هو الذي يتفاضلان
فيه وهذا واضح فاعلمه يظهر من كلام المرتضى رضي الله عنه انّ قبول
العبادة واجزاءها غير متلازمين فوجد الاجزاء من دون القبول دون
العكس وهو قول بعض العامة لان المجزئ ما وقع على الوجه المأمور به
شرعا وبه يخرج عن العهدة وتبرء الذمة ويسمّى فاعله مطيعا والقبول

في الحديث م